وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم: العلوم التجارية.

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

فرع: العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن استكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:- ياسمينة بن زاوي.

- إيمان كحالي.

تحت عنوان

دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

2018-2010

لجنة المناقشة:

الأستاذ أحمد خليلي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
الأستاذ عباس فرحات	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ نبيل قليل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله حبا . . .الحمد لله شكرا . . . الحمد لله دائما وأبدا

بعد الحمد والشكر لله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل نتقدم

بخالص عبارات الشكر والتقدير الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام

والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف " **فرحات عباس** " الذي لم يبخل

علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت خير معين في البحث،

كما نشكره على جديته في العمل ونتمنى له التوفيق.

كما نتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقوية

وتثمين هذا البحث.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة عامة	**أ - ه**
الفصل الأول: الاطار النظري التجارة الخارجية	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	08
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية و أهميتها	08
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	11
المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية	12
المطلب الأول: تعريف سياسة التجارة الخارجية	12
المطلب الثاني: أهداف سياسة التجارة الخارجية	13
المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية	13
خلاصة الفصل الأول	16
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	18
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	19
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وكذا النمو الاقتصادي	19
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية	21
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية	22
المبحث الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية	23
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها	23
المطلب الثاني: السياسة المالية	24

المطلب الثالث: السياسة النقدية	27
خلاصة الفصل الثاني	29
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري لفترة (2018 – 2010)	
تمهيد	31
المبحث الأول: أثر التجارة الخارجية وسياساتها على التنمية الاقتصادية من 1962 إلى 2014	32
المطلب الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية بالجزائر خلال المرحلة من 1962- إلى 1970	32
المطلب الثاني: مرحلة تنظيم وتطوير التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 1970-1989	33
المطلب الثالث: مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993	37
المطلب الرابع: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية وسياساتها في ضل المخططات التنموية من1991- إلى2014	39
المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية لفترة (2018 – 2010)	44
المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم	44
المطلب الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي	46
المطلب الثالث: تحليل اداء النمو الاقتصادي	47
المطلب الرابع: تحليل تطور معدلات البطالة	49
المبحث الثالث: تحليل المؤشرات الاقتصادية الخارجية لفترة (2018 –2010)	50
المطلب الأول: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات	50
المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري	53
المطلب الثالث: تحليل تطور احتياطات الصرف الأجنبي	55
المطلب الرابع: تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة	57
خلاصة الفصل الثالث	59
الخاتمة	62- 61
قائمة المراجع	67- 64

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم المنحنى	البيان	رقم الصفحة
01	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010-2018)	45
02	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2018)	46
03	تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2010-2018)	48
04	تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة(2010-2018)	49
05	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(2010-2018)	51
06	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2010-2018)	52
07	تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	54
08	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	56

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
01	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	41
02	محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)	42
03	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	43
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010-2018)	44
05	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2018)	46
06	تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2010-2018)	48
07	تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة(2010-2018)	49
08	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(2010-2018)	51
09	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2010-2018)	53
10	تطور احتياط الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	55
11	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2010-2018)	57

مقدمة

مقدمة:

يطلق لفظ التجارة الخارجية على عملية مبادلة السلع والخدمات بين دول العالم وللتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات العالم، ففي الفترات التي يتعذر فيها تبادل السلع والخدمات، نلاحظ انخفاضا ملموسا في مستويات المعيشة، فالتجارة الخارجية ماهي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين والغير المقيمين وذلك في الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية.

والجزائر كسائر دول العالم الثالث، عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها فبعدما اعتمدت في تسيير اقتصادها على النهج الاشتراكي والمركزي الموجه الذي لم يحقق ما كانت مخططات التنموية الاقتصادية تهدف إليه فلجأت إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروطا كانت مجبرة على تطبيقها خلال فترة زمنية قاربت عشر سنوات، بغية تحقيق أهداف برنامج الإصلاح وكذلك وفق مقتضيات الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد، وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية من خلال عوامل الإنتاج التي تتبعها ما يعني تحسينا للهياكل القاعدية وزيادة الإنتاجية مما يعني زيادة في دخول الحكومات والأفراد وخلق فرص العمل الجديدة.

تستمد السياسة التجارية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة، وقد خطت شوطا طويلا على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة الفعاليات الاقتصادية.

إن الهدف الأساسي للسياسة التجارية لأي بلد هو العمل على تحقيق المصلحة القومية في نشاط التجارة الخارجية، لهذا الغرض نجد أن كل الدول تولي اهتماما كبيرا بسياستها التجارية محاولة تطوير وسائلها لتخدم اقتصادها بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم والتي تهدف إلى تحرير المبادلات التجارية.

الإشكالية:

إن التجارة الخارجية وسياستها في الجزائر لها تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وهذه الآثار تأتي حسب السياسة المطبقة وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما هو تأثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية بالجزائر لفترة 2010-2018 ؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة الأسئلة التالية:

- ما مفهوم التجارة الخارجية؟ وماهي أسباب قيامها؟
- ما المقصود بسياسة التجارة الدولية وماهي أنواعها؟ وإلى ماذا تهدف؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وماهي أهم سياساتها؟
- هناك عدة مؤشرات اقتصادية تؤثر في التجارة الخارجية في ما تتمثل؟

الفرضيات:

- التجارة الدولية حركة السلعة والخدمات بين الدول المختلفة، أما أسباب قيامها وجود فائض في الإنتاج و اختلاف الميول و الأذواق.
- سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة القوانين والإجراءات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم عائداتها وهي نوعان سياسة حرية التجارة الخارجية وسياسة حماية التجارة والهدف منها حماية المنتوج المحلي وزيادة موارد الدولة.
- التنمية الاقتصادية هي زيادة في الدخل الوطني الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد منها، وأهم سياساتها السياسة النقدية والسياسة المالية.
- من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في التجارة الخارجية مؤشر النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، احتياط الصرف.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميول الذاتي إلى البحث في جوانب التجارة الخارجية.
- التعرف على أثر التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية.
- طبيعة التخصص (مالية وتجارة دولية).

أهمية البحث:

- كون التجارة الخارجية عنصر أساسي وفعال في اقتصاد الدولة.
- إبراز مدى تأثير التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية.
- معرفة إذا كانت التجارة الخارجية الجزائرية تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

- معرفة مدى تأثير للتجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- تشخيص أهم سياسات التجارة الخارجية الجزائرية.
- معرفة السياسة التنموية للجزائر والتعرف على مدى نجاحها.
- معرفة المصادر المؤثرة في التجارة الخارجية.

المنهج المتبع:

نعتمد في معالجة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلائم ومقام تحرير الحقائق التي تعالج موضوعنا وذلك في الجانب النضري بالإضافة إلى تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجانب التطبيقي لأن المعطيات المئوية لا تفي بالغرض دون تحليلها.

تحليل إطار البحث:

حددنا الدراسة وفق إطار مكاني وزماني:

ففي الإطار المكاني اخترنا الاقتصاد الجزائري للأسباب المذكورة سابقا.

أما الزماني فقد حددت الفترة ما بين 2010 – 2018 ويعود السبب لتفادي تكرار الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، جامعة سطيف1، 2014، حيث كان يهدف من خلال بحثه إلى الوقوف على حقيقة الدوافع وراء التغيرات والتحولات التي شهدها تنظيم قطاع التجارة الخارجية الجزائري.
- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، سنة 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث

كان يهدف من خلال بحثه إلى معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات ومحاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول.

صعوبات البحث:

- صعوبة وجود إحصائيات شاملة ووافية وتخدم الموضوع بشكل واسع.
- صعوبة تطابق الإحصائيات التي تخدم الموضوع محل الدراسة خلال الفترة (2010 – 2018) واختلافها حسب المصادر.

تقسيم البحث:

لقد قسمنا موضوعنا إلى ثلاثة فصول فتطرقنا في:

الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية حيث حاولنا من خلال المبحث الأول التعرف على التجارة الخارجية وأهميتها وكذلك التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى قيمها، والعوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثاني فخصصناه إلى سياسة التجارة الخارجية (تعريفها وأهدافها) وكذا التطرق إلى السياستين (الحرية والحماية)، وتناولنا في الفصل الثاني ماهية التنمية الاقتصادية، حيث حاولنا في المبحث الأول تعريف التنمية والنمو الاقتصاديين وأهم الفروق بينهما وكذلك أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى مفهوم وأهداف سياسة التنمية الاقتصادية وأهم السياسات الاقتصادية منها المالية والنقدية وأهداف كل منهما، أما الفصل الثالث جاء بعنوان تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري لفترة (2010 – 2018) والذي قسم إلى مبحثين المبحث الأول تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية (معدلات التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو الاقتصادي، معدلات التضخم)، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان تحليل المؤشرات الاقتصادية الخارجية (وضعية الميزان التجاري، وضعية ميزان المدفوعات، احتياط الصرف الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، بحيث يوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين يتمثل التجارة الخارجية همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق التجارة الداخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كالتجارة الخارجية، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة.

وقد تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: يتناول تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وكذا أسباب قيامها والعوامل المأثرة فيها.

المبحث الثاني: يتضمن تعريف سياسة التجارة الخارجية، أهدافها بالإضافة إلى أنواعها.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ولها دور مهم في اقتصاديات دول العالم، وأصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية العالمية، من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مفهوم التجارة الخارجية، أهميتها، أسباب قيامها مع التطرق إلى العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

سنحاول من خلال المطلب عرض أهم التعاريف التي حظيت بها التجارة الخارجية وكذا التطرق إلى أهميتها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية.

لقد تعددت تعاريف التجارة الخارجية، يمكن أن نذكر منها:

التعريف الأول: هي مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة وحركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعبر الحدود الإقليمية للدول المختلفة في العالم[1].

التعريف الثاني: التجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات[2].

التعريف الثالث: التجارة الخارجية هي تداول السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة أو خارجها وذلك باستعمال النقود[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

---

[1] – مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص2.

[2] – عاشور سميرة، **دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر لفترة (2005-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص08.

[3] – بوكونه نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص13.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد وتتمثل أهمية التجارة الخارجية في تحقيق ما يلي:

- يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية "الأسواق الخارجية" بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة[1].
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق الخفض في السلع للدولة فيها ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل الوطني وزيادة الرفاهية.
- تعتبر التجارة الدولية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلي استيعابه.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي[2].
- زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل.
- توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على السلع والخدمات بكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- تأمين المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تحتاجها الدول النامية مثل رؤوس الأموال، ومصادر العملات الأجنبية والتكنولوجيا والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني[3].

---

[1] – سلطاني سلمى، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص11.

[2] – مراد عبدات، مرجع سابق، ص04.

[3] – نصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصاد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص72.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وتواجه هذه المشكلة كل الدول وبدرجات متفاوتة واستخدام الاقتصاد لهذه الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا، ومن هنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية[1].

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

1. **الأسباب الاقتصادية:** وتتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير (اقتصاديات الحجم) وعجز السوق المحلي على استيعاب هذا الإنتاج، إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية بظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات، زيادة تكاليف الاستثمارات في المعدات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية[2].
2. **الأسباب السياسية:** وتتمثل في رغبة الدول الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول مفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في المستعمرات، ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة على اقتصاديات دول معينة ولأسباب سياسية من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى وبالتالي تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية.

[1] – يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الخارجية**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص15 .

[2] – نصر الدين، مرجع سابق، ص73.

- اختلاف مستوى التكنلوجيا من دولة لأخرى.
- اختلاف ظروف الإنتاج.
- اختلاف الميول والأذواق[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية ومن أهم هذه العوامل نميز:

1- انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثير القدرة الشرائية.

2- رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3- التكنولوجيات:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري، إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانتاج الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية[2].

[1] - زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011، ص06.

[2] - زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص07.

المبحث الثاني: سياسة التجارة الخارجية

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وسنحاول في هذا المبحث توضيح المقصود بالسياسة التجارية وأهدافها، ثم إبراز أنواعها مع التطرق لحجج المدافعين على كل نوع من هذه الأنواع.

المطلب الأول: تعريف سياسة التجارة الخارجية

لقد تعددت تعاريف سياسة التجارة الخارجية، ويمكن أن نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة القواعد والأدوات والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[1].

التعريف الثاني: هي تلك القوانين والإجراءات التي تضعها الدولة بغرض التأثير على حجم ونوعية التجارة الخارجية[2].

التعريف الثالث: هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الاشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كالأفراد أو المؤسسات المقيمين في الخارج[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات التي تنتهجها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم عوائدها من خلال علاقتها التجارية مع باقي الدول.

---

[1] – شنيني سمير، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يونس بن خدة، الجزائر، 2006، ص08.

[2] – محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرى، بدون تاريخ نشر، ص312.

[3] – شريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2011، ص129.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التجارة الخارجية.

تسعى السياسة التجارية الى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة الى اخرى فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة الى تنمية الاقتصاد الوطني و منها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة و الاهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول الى توفير اكبر قدر من الاستقلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والأهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استراد المواد المخدرة و تشديد القيود علي استراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استراد المنتوجات الزراعية ونلخصها كما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد.
- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمي[1].
- زيادة موارد الدولة.
- حماية الصناعة الوليدة من المنافسة الأجنبية.
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية.
- دعم الصادرات[2].

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية

أولا: سياسة حرية التجارة الخارجية:

تعريفها: يمكن تعريف حرية التجارة بأنها عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة، كما تسمى أيضا السياسة التحررية أو الحرية التجارية، وهي بمعنى إطلاق الحرية للتبادل وعدم تدخل الدولة فيه، حيث أن تطبيق هذه السياسة يعني قيام التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية، أي على أساس الكفاءات النسبية أو المميزات النسبية، وتتخصص دولة ما في إنتاج سلعة أو السلع التي تنخفض

[1]- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013، ص12.

[2]- محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص- ص312، 314.

لديها نفقات إنتاجها نسبيا، يعني أن الموارد الاقتصادية قد وضعت في الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد ومن ثم تتحقق أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج، وبالتالي تحقيق أكبر ناتج وطني[1].

ولاكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع و الخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الاخرى، و إنما يتوقف ذلك على نوعية السلع[2].

الحجج المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية:

1- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج.

2- الحرية تؤدي إلى انخفاض الأسعار الدولية.

3- الحرية تحد من قيام الاحتكارات.

4- الحرية تشجع التقدم الفني.

5- الحرية تؤدي إلى توازن الإنتاج.

6- الحرية تؤدي إلى المنافسة الدولية.

7- الحماية تؤدي إلى إفقار الغير[3].

ثانيا: سياسة التجارة الخارجية:

تعريفها: يقصد بسياسة حماية التجارة الخارجية أن تقوم الدولة بوضع مجموعة من القوانين والسياسات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية لأنشطتها المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية وهناك مجموعة أخرى من الإجراءات غير الجمركية التي تحقق نفس الهدف[4].

---

[1]- مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص21.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص-ص126-127.

[3]- بوشايب حسينة، **واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص- ص31-32.

[4] - محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص318.

الحجج المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

1- حماية الصناعات الناشئة.

2- جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

3- الحماية بغرض تنويع الإنتاج.

4- السياسة التجارية الاستراتيجية.

5- معالجة البطالة.

6- تحسين شروط التبادل الدولي.

7- الحصول على إيرادات لتمويل خزينة الدولة[1].

[1] - حمشة عبد الحميد، مرجع سابق، ص-ص 17-19.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لتطور سياسات التجارة الخارجية، الحمائية وسياسة التقييد وحجم أنصار كل من السياستين، و الأهداف المتوخاة من كل سياسة، تبين لنا أن السياسة التجارية و التي هي مختلف الاجراءات و التدابير و القوانين التي تعتمدها الدولة بهدف تنظيم التجارة الخارجية، إنما يعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة، وتكون هذه الدولة من الدول الصناعية المتقدمة أو من الدول النامية كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة و المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي...إلخ لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة و بينها و بين السياسة التجارية بصفة خاصة.

الفصل الثاني:

مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعي خطط التنمية فيها و فكريا بال الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذي كانت أبحاثهم عن اقتراح عدد من السياسات التي تهدف لتحقيق الانطلاق المنشود.

و حتى نلم بهذا الموضوع تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الاول: يتناول مفهوم التنمية والنمو الاقتصاديين والفرق بينهما، و كذا أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: يتناول مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها وكذا السياستين المالية والنقدية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

لقد تعدد و تباين مفهوم التنمية الاقتصادية حسب و جهات نظر المفكرين و الباحثين لدى تعريفهم للتنمية الاقتصادية، و هو ما جعل مفهومها جد صعب، بالإضافة لاختلافهم في تحديد المؤثرات الرئيسية التي يمكن أن تدل عليها و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التنمية والنمو الاقتصادين و الفرق بينهما، مرورا بأهمية و أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وكذا النمو الاقتصادي.

الكثير من الباحثين و المتتبعين لموضوع التنمية الاقتصادية يقعون في مغالطات و أخطاء حول هذين المفهومين نظرا للتقارب اللغوي بينهما.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية.

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

التعريف الاول: هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيبة الفرد منه[1].

التعريف الثاني: هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[2].

التعريف الثالث: التنمية الاقتصادية تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة الإجراءات والسياسات والتدابير الموضوعة لتغير هيكل الاقتصاد الوطني التي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في فترة زمنية بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

---

[1] – علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، مطبعة حوض الفرات النجف الاشرف، ط1، بغداد، العراق، 2017، ص49.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص20.

[3] – مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص123.

ثانيا: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي وهنا يمكن سرد البعض منها:

التعريف الأول: هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان[1].

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي يمثل زيادة في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن[2].

التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هو عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة[3].

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية المبنية على التقدم التكنولوجي كتعديلات المؤسسية الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.

[1] – محمود الوادي وآخرون، **الأسس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص331.

[2] – كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل تحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد45، 2010، كلية العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر، ص05.

[3] – فرهاد محمد، علي الأهدان، **التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي**، دار التعاون للطبع والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1994، ص64.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

على ضوء التعاريف السابقة نلاحظ أن مفهوم التنمية مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي، والواقع أن ثمة اختلاف بين المفهومين، حيث أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج الوطني (الدخل الإجمالي) وبذلك فهو مفهوم كمي بين التنمية فهي عملية مستمرة تؤدي إلى إحداث تغيرات في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية قصد تحسين معيشة الأفراد وبذلك فالتنمية هي على خلاف النمو مفهوم نوعي وإن كان يعبر عنه كميا في غالب الأحيان[1].

ويجب التفرقة بين النمو والتنمية، فالنمو يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني، فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية واقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد، فالنمو يمكن أن يتحقق من ضمن الدورة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ضمن وضع ساكن (ستاتيكي)، وأفق زمني قصير، أما التنمية فهي أشمل وتعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي فهي ظاهرة مركبة، تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المحلي والعلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك زيادات تراكمية ومستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي واقتران ذلك مع أثار إيجابية غير اقتصادية[2].

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في الأمور التالية:

- إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة نتيجة لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبيعة بأنواعها.
- إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخلهم، وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم[3].
- إن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة الاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه، بل إن التعامل التكنولوجي ونوع

[1] – فيصل بوطبية، **مدخل لعلم الاقتصاد**، صبور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص203.

[2] – ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص18.

[3] – خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص46.

المشروعات التي تقيمها الدول المختلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقة تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا[1].

- التنمية الاقتصادية وسيلة للتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة ومن هذه العوامل الاقتصادية التي ساعدة على زيادة حدة هذه الفجوة مثلا: ضعف البنيان الصناعي والزراعي، وجود أزمات المديونية وسيادة نمو الانتاج الواحد، إضافة إلى عوامل أخرى لا حصرة لها[2].

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدول كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينضرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينضرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وأيضا أهداف التنمية تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق الأهداف الرئيسية وإلى الظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية ويمكن حصر أهم الأهداف في النقاط التالية:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذات الإنسانية، وتحسين فرص العمالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة للنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة إفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
- إزالة جميع المصادر الرئيسة لبقاء التخلف منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.
- تهيئة سيطرة الإنسان على بنيته وإمكانياته وطاقته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع[3].
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية.
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي و التضخم[1].

---

[1] – بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص116-117.

[2] – إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم النظم الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص271.

[3] – أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دون دار نشر، الجيزة، مصر، 2014، ص20.

- تهدف التنمية الاقتصادية إلى العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء الاقتصادي[2].

المبحث الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية

السياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه وهي من أهم الاساليب التي يجب أن يهتم بها كل اقتصادي ولهذا حولنا التعرف على السياسة الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

مفهومها، أهدافها بصفة عامة وكذا السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها.

لا تستطيع الدولة أن تقوم بدورها إلا إذا وضعت سياسات اقتصادية تسهل لها تحقيق مجموعة أهدافها.

أولا: مفهوم السياسة الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: تعتبر السياسة الاقتصادية مجموعة القرارات التي تأخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه[3].

التعريف الثاني: إن السياسة الاقتصادية تهدف على الأجل الطويل إلى الوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الاقتصادية مثل: التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، تحسين نوعية ومستوى معيشة المواطنين، تختلف الغايات عن الأهداف، فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى غاية بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف[4].

التعريف الثالث: السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[5].

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي كل التصرفات و الاجراءات التي تقوم بها السلطات من أجل بلوغ أهداف معينة.

---

[1] – علي جدوع شرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، ط1، 2010، ص-ص: 11-12.

[2] – شوقي أحمد دنيا، **التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي)**، جامعة الأزهر، القاهرة، 2002، ص27.

[3] – عبد الحميد قدي، **مدخل للسياسات الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص24.

[4] –عبد الحميد قدي، المرجع السابق، ص24.

[5] – عابد عبد الكريم عريسي، **دور الدولة في الاقتصاد(نظرة تحليلية تاريخية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص35.

ثانيا: أهداف السياسة الاقتصادية:

توجد عدة أهداف منها:

1- **تحقيق النمو الاقتصادي:** يعتبر من أهم اهداف السياسة الاقتصادية، وهو لا يتحقق إلا إذا كانت القدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات، وكان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد.

2- **الاستخدام الكامل:** ويمكن التعبير عنه من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى أن لا تبقى بعض الموارد معطلة[1].

3- **استقرار الأسعار:** وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوى العام للأسعار ويعني ذلك رغبة المجتمع في تفادي الموجات التضخمية أو الانكماشية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي.

4- **الكفاءة الاقتصادية:** وهي الحالة التي يحدث فيها تطابق بين المجهودات ومستويات الإنتاجية التي توصل إليها المجتمع مع تلك المجهودات والمستويات الإنتاجية المرغوب فيها[2].

5- **التوازن في ميزان المدفوعات:** يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفقات رؤوس الأموال ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات وفي ضرورة تعظيم الصادرات والعائدة منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل: مشكلة المديونية وتخفيض قيمة العملة[3].

المطلب الثاني: السياسة المالية

السياسة المالية هي سياسة تتبعها العديد من الدول للحد من المشاكل والاضطرابات في معاملتها

أولا: مفهوم السياسة المالية

تعددت تعاريف السياسة المالية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: السياسة المالية بالمعنى العام تعنى بكيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية في البلدان النامية[4].

---

[1]- عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص34.

[2] - سامي عفيفي حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الجزء الأول، الدار المصرية البنانية، القاهرة، 2005، ص64.

[3] - عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص34.

[4] - مدحة قريشي، **التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص225.

التعريف الثاني: السياسة المالية هي استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثلك الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة[1]، أي هو الطريق الذي تنتجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتوفير وسائل تمويلها[2].

التعريف الثالث: السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة[3].

من خلال ما سبق يمكننا تعريف السياسة المالية على أنها من الوسائل الهامة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

[1] – محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص182.

[2] – أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر. 2016، ص10.

[3] – مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر 1990–2004)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص49.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التأثير على البنية باتجاه زيادة كفاءة الموارد المتاحة، وزيادة حجم الموارد الممكن استخدامها.
- توفير الموارد الأولية للأهداف الاقتصادية وغير اقتصادية للدولة.
- تساهم السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها مع الوضع الاقتصادي القائم[1].
- زيادة معدل الاستثمار.
- زيادة فرص العمل.
- تشجيع الاستقرار الاقتصادي.
- مواجهة مشكلة التضخم.
- إعادة توزيع الدخل القومي[2].
- تخفيض عجز الميزانية.
- زيادة حصة الضريبة[3].

[1] – يرقي حسين وآخرون، **فعاليات السياسة النقدية المالية في أداء الأسواق المالية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الثالث، جانفي 2015، مخبر التنمية المحلية المستدامة، المدية، الجزائر، ص ص7-8.

[2] – مدحت قريشي، مرجع سابق، ص ص226-227-228.

[3] – عبد اللطيف مصطفى، **عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط1، مكتبة حسن العصرية للنشر، بيروت، لبنان، 2014، ص115.

المطلب الثالث: السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها النبك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد أو أسعار الفائدة، وتلعب السياسة النقدية دورا هاما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات.

أولا: مفهوم السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة[1].

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية[2].

التعريف الثالث: السياسة النقدية هي الإجراءات ذات العلاقة الوطيدة بالنقد و الجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الائتمان، وذلك الجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام وبصورة خاصة بالمركز النقدي للدولة[3]، بمعنى السياسة النقدية عبارة عن مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية بناءا على الأهداف الاقتصادية المسطرة خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] – محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد9، 9 ديسمبر2015، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص33.

[2] – خبابة عبد الله، **تطوير نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2014، ص84.

[3] – برقي حسين، مرجع سابق، ص09.

[4] – أكرم حداد، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص183.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- **استقرار الأسعار:** تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار لأن أي تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود[1].
- **العمالة الكاملة:** تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، فباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال.
- **تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:** يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال إلى حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج[2] .
- **المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكييف سعر إعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات[3].

[1] – يسرى السامراني، **البنوك المركزية والسياسيات النقدية**، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006، ص187.

[2] – محمد بلوافي، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية، العدد2، جوان 2012، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص469.

[3] – مطاي عبد القادر، بن شنينة كريمة، مرجع سابق، ص10.

الخلاصة الفصل الثاني

من خلال فصلنا هذا تعرفنا على التنمية الاقتصادية التي تعتبر وسيلة لتقدم الدول، وإبراز اهميتها و أهدافها المسطرة وأهم سياساتها، فالتنمية الاقتصادية تتطلب جهدا مستمرا و متواصلا لتحقيق أهدافها، تعسى من خلالها إلى تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء الية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في الناتج الاجمالي ورفع الدخل الفردي.

الفصل الثالث:

تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري لفترة

(2010 – 2018)

تمهيد

المبحث الأول: أثر التجارة الخارجية وسياساتها على التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية لفترة (2010 – 2018)

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الخارجية لفترة (2010– 2018)

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد

منذ أواخر السبعينات عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة ومستوى مرتفع من المديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها و هذا ما قادها الى وضع سياسات تصحيحية، و في معظم هذه البلدان كانت هذه السياسات محددة من قبل المنضمات الدولية على أساس رؤى اقتصادية مما أدى للتخلي عن استراتيجيات التنمية لصالح سياسات التعديل الهيكلي.

و قد سارت الجزائر في نفس المسار فأُرغمت على التخلي تدريجيا عن التخطيط لصالح برنامج التثبيت الاقتصادي و برنامج التعديل الهيكلي ،محاولة تصحيح الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة ودائمة، و في إطار التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير قطاع التجارة الخارجية، تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و عدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، و يبرز ذلك من خلال مساعيها للإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة و هو ما يطرح جملة من التساؤلات حول انعكاسات هذا الانفتاح التجاري على مؤشراتها الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

تم تقسيم هذا المبحث إلى مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: أثر التجارة الخارجية وسياساتها على التنمية الاقتصادية ما بعد الاستقلال إلى 2014
- المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية لفترة (2010-2018).
- المبحث الثالث: تحليل المؤشرات الاقتصادية الخارجية لفترة (2010-2018).

المبحث الأول: أثر التجارة الخارجية وسياساتها على التنمية الاقتصادية.

التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال حتى أواخر سنة 1989 مرت بثلاث مراحل رئيسة هي فترة المراقبة الممتدة من الاستقلال إلى 1970 والثانية هي فترة الاحتكار الممتدة من سنة 1970 إلى 1979 والثالثة هي مرحلة تنظيم التجارة الخارجية والممتدة من 1980 إلى 1989 وسنتطرق إلى هذه المراحل كما يلي:

المطلب الأول: الرقابة على التجارة الدولية في الجزائر.

قام التشريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة بين 1962-1970 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع إذ تمثلت هذه العناصر في الوسائل والادوات التقليدية الحمائية واتخذت ثلاثة أشكال وهي:

1-مراقبة الصرف: الأموال تنتقل بحرية كاملة، بالإضافة إلى أن أغلب المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم في هذه المنطقة غير أنه بعد أكتوبر 1963 وبعد صدور القانون رقم 62-144، دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة صرف يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إلى التحكم في التقلبات النقدية في السوق.

وقد استمد هذا النظام من التشريع المعد من طرف وزارة المالية، ويحمل في طياته كل ما يتعلق بعرض العملة الصعبة، الطلب عليها والشروط التي تحددها والتي تحاول الحفاظ على سعر معين لأسعار الصرف.

2-التعريفة الجمركية: في هذا المجال تم استخدام معدلات جديدة من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية[1].

لقد تم وضع أول تعريفة جمركية للجزائر بمرسوم بتاريخ 28 أكتوبر 1963 حيث طريقة عملها كانت تعتمد على تصنيفين:

- بالنسبة للمنتج وذلك حسب طبيعة وجهة المنتج.
- بالنسبة للبلد و ذلك حسب الأصل والمصر الجغرافي للمنتج.

لكن نتيجة للنقائص التي عرفتها التعريفة الجمركية الجديدة جاء سنة 1968 المرسوم رقم 68-35 و الذي أدخل تعديلات على التعريفة السابقة حيث تم إلغاء التعريفة الخاصة الممنوحة لفرنسا من جهة و تم تحديد الحقوق الجمركية على المستوى العام وتوزيعها بطريقة أوسع[2].

---

[1] – صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية**، مجلة الباحث، قاصدي مرباح، الجزائر، العدد4، 2006، ص31.

[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص173.

و لم تقتصر إجراءات المراقة من طرف الدولة خلال هذه الفترة على مراقبة الصرف والتعريفة الجمركية فحسب بل وضعت نظام الحصص للواردات ليدعم الإجراءان السابقان.

3-نظام الحصص للاستيراد: حدد في هذا النظام القيود الكمية بصفة نهائية عن طريق التفاوض في إطار اتفاقيات ثنائية تجارية و هذا بمرسوم 63-188 الصادر في 16 ماي 1963 والذي يهدف إلى:

- حماية الإنتاج الوطني الذي كان في مرحلة الانطلاق.
- تحسين وضعية الميزان التجاري.

تتم عملية الاستيراد في نظام الحصص وفقا لطريقة التجمعات الشرائية (هي عبارة عن جمعيات تجمع بين مستوردين خواص و الدولة وتشكل شركات ذات رأس مال معظمه عمومي حيث تفرض عليهم الدولة نوع من المراقبة عن طريق وسطاء ممثلين لها) والتي تهدف إلى:

- تنفيذ برامج الاستيراد السنوي للمنتج الذي هو من اختصاصها.
- تسويق المنتجات بين مختلف الطالبين حسب حصص محددة من طرف وزارة التجارة.

التعايش الظاهري بين القطاع الخاص والدولة لم يخفي عدم التلاؤم بينهما و الذي سرعان ما برز، نظرا لوجود برامج متناقضة بين المستوردين الخواص الذين هدفهم الرئيسي هو تحقيق الربح وقطاع الدولة الذي كانت غايته الوحيدة التموين و التنظيم للسوق الوطنية[1].

المطلب الثاني: مرحلة تنظيم وتطوير التجارة الخارجية بالجزائر.

من خلال هذا المطلب سنتطرق لتنظيم و تطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلتين و هما:

أولا: تنظيم وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة الاحتكار من 1970 إلى 1979.

لتنظيم قطاع التجارة استخدمت الدولة عناصر أساسية وهي:

1-وضع اللمسات الأولى لاحتكار الدولة للواردات: لقد شهدت سنتا 1970 و1971 تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة عامة و الواردات بصفة خاصة، حيث في سنة 1971 استفادت حوالي 20 مؤسسة عمومية من منع الاحتكار ومراقبة 80% من التجارة الخارجية وهذا من أجل الوصول إلى إقامة صناعة قوية، تنشيط و ترقية الصادرات و التقليل من الواردات غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات الإنتاجية أو توزيع الإنتاج و التوزيع في نفس الوقت، والوظيفة الجديدة (الاستيراد) إلى جانب غياب نص قانوني يحدد الشروط العامة للاستيراد خاصة في إطار المؤسسات المستفيدة من احتكار

[1]- المرجع نفسه، ص173.

الواردات فذا ما خلق وضعية لم تسمح للكيفيات الإدارية التي تحكم تطبيق هذه الوظيفة (الاستيراد) و الوظائف الأخرى التي تقوم بها.

2-**التراخيص الإجمالية للاستيراد:** في سنة 1974 تم إنشاء الرخص العامة للاستيراد وهي بمثابة منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل التخفيف من حدة الاحتكار و تسهيل تنسيق عمليات الاستيراد مع الاحتياطات المحلية للمؤسسات العمومية وكذلك المؤسسات الخاصة التي لها برنامج سنوي كمحاولة إدراج القطاع الخاص في العملة التخطيطية المتبعة من طرف الدولة[1].

حيث تم إخضاع عمليات الاستيراد طبقا لهذا التنظيم إلى ثلاث أشكال:

- سلع تخضع لنضام الحصص.
- سلع محررة للاستيراد.
- سلع تخضع لنضام الرخص الإجمالية للاستيراد و التي تسلع سنويا.

3- **تعزيز احتكار الدولة للتجارة بقانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978:** والذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يمنع أشكال التدخل على مستوى التجارة الخارجية للمتعاملين الخواص ويمكن حصر الأهداف التي جاء من أجلها هذا القانون فيما يلي:

- تنويع العلاقات مع الخارج.
- حماية الاقتصاد الوطني.
- تقوية القدرة التفاوضية مع الأطراف الخارجية.
- ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

حيث تم تدعيم هذا القانون بتعليمة رئاسية في 17 جوان 1978 حول طبيعة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ووضع المبادئ التي يجب أن تسير عليها المؤسسات العمومية في تنفيذ صفقاتها التجارية مع الخارج ونوجز هذه المبادئ فيما يلي:

- الاخذ بعين الاعتبار الطاقات الإنتاجية الوطنية في تحقيق وتلبية الرغبات و الحاجات المحلية قبل اللجوء للاستيراد من الخارج.
- تتم الصفقات مع الأجانب على أساس الأولوية وبشرط مع البلد الذي له علاقات مع الجزائر مدعمة بعقود تجارية.

[1] – الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص-ص 122-123.

- عمليات الاستيراد على الحساب يجب أن تكون بشروط تفصيلية كما يمنع استيراد منتجات متوفرة في السوق المحلي واستعمال رسم جمركي لحماية المنتجات المحلية وتدعيم صناعة الواردات[1].

ثانيا: تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

جرى العمل بقانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 إلى غاية 1988 مع ظهور بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة وهي:

1-**الاجراءات الجديدة لنظام الاحتكار:** ويوجد إجراءان اتخذا من أجل هذا التنظيم:

أ- **وقف لنشاط المستوردين الخواص:** تطبيقا لمبدأ وقف نشاط المستوردين الخواص الذين يعملون لحسابهم الخاص ينص القانون رقم 78-02 في مادته 18، حق كل مؤسسة خاصة تعمل في الاستيراد والتصدير وعموما كل مؤسسة يكون موضوعها الاجتماعي يخص تحظير المفاوضة أو تحقيق عمليات التجارة الخارجية، فالمؤسسات الخاصة التي تكون التجارة الخارجية فيها عبارة عن نشاط تابع، عليها أن تعمل في أجل محدد على اعادة تعديل نصوصها التأسيسية قصد حذف نشاطات التجارة الخارجية من موضوعها الاجتماعي التي أصبحت ممنوعة ابتداءا من نشر هذا القانون غير أن القانون أعطى المؤسسات الخاصة الوطنية والاجنبية بعض الصلاحيات بصورة مؤقتة في انتظار توسيع عملية الاحتكار على مجموع المنتجات المستوردة وتتمثل في امكانية حصول المؤسسات الوطنية على رخصة استيراد بشرط ان تكون السلع المستوردة لم تدخل بعد ضمن مجموعة السلع التي يشملها الاحتكار، أما الشرط الثاني فيجب أن تكون هذه السلع المستوردة موجهة مباشرة للاحتياجات الخاصة للإنتاج في هذه المؤسسات.

ب- **وقف جميع نشاطات الوساطة في مجال التجارة الخارجية:** حيث يعرف الوسيط على أنه كل شخص ضمني أو معنوي يقوم بإعداد الاتفاق و التفاوض أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على مقابل أو امتياز، أي أن الوسيط هو متعاقد لصالح متعامل عمومي وطني، إذ تم إلغاء الوسطاء الذين يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء وعليه أصبحت الدولة تقوم باحتكار المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني، أما على مستوى الصادرات رغم الاعتماد شبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصفة شبه

[1] -محمد الامين زاهي، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 44.

مطلقة من طرف مؤسسة سوناطراك فمنذ بداية الثمانينات اتخذت عدة إجراءات لتشجيع الصادرات، وذلك من خلال تنويعها.

بالتأكيد على هذه النقطة التي تشكل موضوع القسم الذي يتكون من 10 مواد على الأقل من القانون 78-02 الذي كان في الغالب يطلق عليه قانون "ضد الوسطاء" والذي يمكن معالجته من ثلاث جوانب:

- تحديد مفهوم الوساطة.
- نتائج تطبيق قواعد مبدأ وقف الوسطاء.
- العقوبات المفروضة لضمان تطبيق القواعد المتعلقة لوقف الوسطاء.

2- الظروف و الآليات الجديدة لإعادة تنظيم الاحتكار: وفقا للقانون رقم 88-29 في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثار جدال آخر خلال الفترة 1980-1982 حول موضوع احتكار الدولة للتجارة الخارجية بإعادة النظر فيه، بل و حتى مكانية إلغائه، غير أن طابعه الدستوري كان كافيا للإبقاء عليه ووضع حد لذلك الجدال، لكن مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 التي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، صار تصدير المنتوجات من خارج المحروقات أمرا محتوما في السياسة الاقتصادية الجزائرية. كما استدعى الأمر إعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفقا لمفهوم جديد لمشاكل التنمية الاقتصادية الذي تضمنه الإصلاحات الخاصة بمؤسسات التخطيط وهكذا فقد أصدرت الدولة القانون رقم 88-29 بتاريخ 19 جويلية 1988 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و الذي جاء على أساس إلغاء القانون رقم 78-02، وحسب التنظيم الجديد فإن الدولة الجزائرية تمارس احتكار التجارة الخارجية عن طريق منح امتياز للمؤسسات العمومية أو إلى الهيئات العمومية أو أي مجموعات المصالح المشتركة، وهو امتياز يتم التراضي عنه من خلال دفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات صاحب الامتياز.

وبذلك لم تعد الدولة تقبل استيراد سلعة من قبل مؤسسة محددة مسبقا أو من قبل مؤسسة واحدة فقط بل فتحت إمكانية المنافسة بين المؤسسات العمومية في مجال المبادلات التجارية الدولية، وقد جاء هذا القانون بأهداف جديدة حيث تحقيقها يتطلب آليات معينة تستخدم عن طريق المؤسسة العمومية في تدعيم اللامركزية في مجال التجارة الخارجية.

3- سياسة ترقية الصادرات: لقد أصبح إنجاز عمليات التصدير يتم من قبل المتعاملين العموميين و الخواص في إطار البرنامج العام للتصدير كما صار بالإمكان خلق مجموعات ذات مصلحة مشتركة تتشكل من المؤسسات العمومية الاقتصادية للقيام بالعمليات التي لها علاقة بالتصدير وفي ضل قانون 88-29 فقد تم اتخاذ إجراء تعويض رخص التصدير ببطاقات وشهادات التصدير حيث يمتد أجل صلاحية بطاقة التصدير إلى

مدة خمسة سنوات وهي بطاقة تسمح لصاحبها بالالتزام بالقيام بعمليات التصدير وفقا لقواعد ممارسة التجارة الدولية و يتم سحبها من وزارة التجارة ووزارة المالية، أما شهادة التصدير فهي خاصة بالمؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير بصورة منتظمة، ويترتب على حاملها نفس الحقوق التي تترتب على حامل الطاقة وتسحب الشهادة من نفس الجهات الوزارية السابقة وذلك عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة أو الغرفة الولائية للتجارة [1].

المطلب الثالث: مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993.

و نجد أن هذه المرحلة تحتوي على مرحلتين هما:

1- **مرحلة التحرير الأولى 1990-1991:** عرفت سنة 1990 أولى العلامات لبروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم والتي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد و ميزانية العملة الصعبة وعوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة. وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبط أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية التعليمية 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد.

يكرس المرسوم 91-37 إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ أكد هذا المرسوم علة أن عملية الاستيراد لابد أن تقوم بواسطة تجار الجملة و الوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض، لقد كان لهذه النصوص آثار مهمة على تجارة الجملة والوكلاء ويظهر ذلك من خلال:

- إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين.
- خضوع الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة بالاستيراد والتمويل.
- توسيع الحقل التنافسي للوكلاء وتجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات.
- تحصيل المداخيل بالدينار بالنسبة للاعتمادات الخارجية التي تزيد من شكل خطر الصرف.

يتضح لنا من خلال النصوص الصادرة سنة 1991 أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن اهتمام السلطات كان منحصرا في تحرير عمليات الاستيراد، التي بدأت تقليص مخولاتها من العملة الصعبة نتيجة تذبذب أسعار المحروقات وهذا ما زاد من ارتفاع مديونيتها الخارجية، والملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة هي:

[1] – عبد الرشيد بن ذيب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003، ص298.

- الميل إلى استيراد السلع النهائية سهل التمويل على حساب التمويل الوطني.
- عمليات المضاربة في التجارة الخارجية وذلك عن طريق استيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج الوطني.

أثبتت هذه النتائج الآثار السلبية لتحرير عمليات الاستيراد على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيقها بطريقة عشوائية وغير عقلانية إذ كان من الواجب على الدولة التدخل في إطار تنظيم وتحديد الأولويات دون عرقة السير نحو اقتصاد السوق.

2- **مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية1992-1993:** الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى اتجاه المستثمرين تحو عمليات الاستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات و المقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين و هو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني و تشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساعهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة.

عملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية لاستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون وتبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاندباي 1994 [1].

[1] – الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات الجرائد، الجزائر،1996، ص-ص198-195.

المطلب الرابع: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل وسياسة التجارة الدولية في ضل المخططات التنموية 1994-2014.

أولا: مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 إلى 2000.

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداءا من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية و من ثم فتح حدودها في وجه السلع و الخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 94- 20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة والمكلفة بعملية تمويل الواردات كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبد أحرية الحصول على العملة الأجنبية منى قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر شروطا معينة.

إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية بتمويل الواردات كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد[1] .

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعص الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الاقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في 1جانفي 1997.

واقتصر الحظر على 3 فئات من السلع المستوردة (لأسباب دينية صحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994 وهناك 10 سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها في نهاية 1994) حيث ألغي الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات.

أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية.

[1] – مسعود قريز، **التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001، ص178.

لقد كان من نتيجة لتحرير التجارة الخارجية ارتفاع كبير في قيمة الواردات سنة 1994 واستمر هذا الارتفاع في 1995، بالرغم من ذلك ظل أقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

لقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في 1997 وأدر انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في طلب المكبوت، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني.

كما يشير عليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي وصارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر، هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، واستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية أي 1997 بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد لحكم برنامج التصحيح الهيكلي، بمعنى حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجعة و التي كانت تعتمد في نشاطها بصوة كبيرة على الواردات، وحيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا وعلى المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوربي، وعضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة[1].

ثانيا: سياسة التجارة الدولية في ظل مخططات التنموية 2001- 2014.

سنتعرض فيما يلي إلى البرامج الثلاثة من خلال التطرق لأهدافها و مضمونها وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004).

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عم مخططات مالية موزعة على طول 2001- 2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني

أ- **أهداف دعم الإنعاش الاقتصادي:** يهدف لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

[1] - عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق،ص441.

ب- **مضمون دعم الانعاش الاقتصادي:** يتمحور طول الفترة 2000- 2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي[1]:

الجدول رقم 1: التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري الفلاحي والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
التربية، التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العامة والهياكل الادارية	982
الاتصالات و الصناعة	623
الصحة، البيئة والنقل	653
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة والدراسات الميدانية	200

المصدر: نبيل بوفليج، **آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة بن بوعلي، الشلف 2005، ص106.

من خلال الجدول يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية النصيب الأكبر، أي ما نسبته 40.1% أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر مخططات، وقد جاء هذا التركيز في السنين الأولتين زغبة من الدول في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغل الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل، وتطوير البنى التحتية.

[1] – زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة النتائج المحلي الفلاحي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص-ص65-66.

2- مرحلة سياسة دعم النمو 2005- 2009.

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009 ويتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص هذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 60 مليار دولار للمحاور الخمسة الأساسية وهي:

تحسين ظروف المعيشة للسكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال، وهذه الجداول نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم: محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005- 2009)

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة%
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة (2005- 2009).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبته 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52مليار دولار أمريكي، وبسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي لحق بالجهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، و التأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة وهي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي[1] .

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014).

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى

[1] - عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص243.

الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد استهدفت الجزائر من خلا هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق 5 مجلات كما يلي:

الجدول رقم 03: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014).

القطاع	المبلغ بالمليار دج
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي والتكنولوجيا للإعلام والاتصال	250

Source: programme de développement, quinquennale, 2010-2014.

يخصص هنا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف اطواره التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية ، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة الثقافة الاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية ،كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج ،فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب عمل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المواقف العمومية[1].

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية لفترة (2010-2018).

إن تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية في الجزائر يعتمد على مجموعة من الإحصائيات في فترة الدراسة وسيتم من خلال هذا المبحث عرض هذه الاحصائيات و تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلة و التي تشمل كل من معدل الناتج الداخلي الإجمالي، معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك معدلات التضخم والحد من ظاهرة البطالة.

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم.

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى فساد البنية الاستثمارية من خلال تدني الثقة في العملة المحلية والجدول التالي يمثل ويوضح معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010- 2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدلات التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	5.9	4.8	4.3
الفرق	-	0.6	4.4	-5.6	-0.4	1.9	1.1	1.1	-0.5

مصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، نشرتي(2014 -2018).

- Pubdocs.worldbank.org, 13/04/2019, 18:19 -

ولتسهيل قراءة الجدول قمنا بإعداد المنحنى الموالي:

[1] - أنيسة عثماني، بوحصان لامية، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي**، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11 -12، 2013/03، ص-ص09-11.

الشكل رقم 01: منحى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

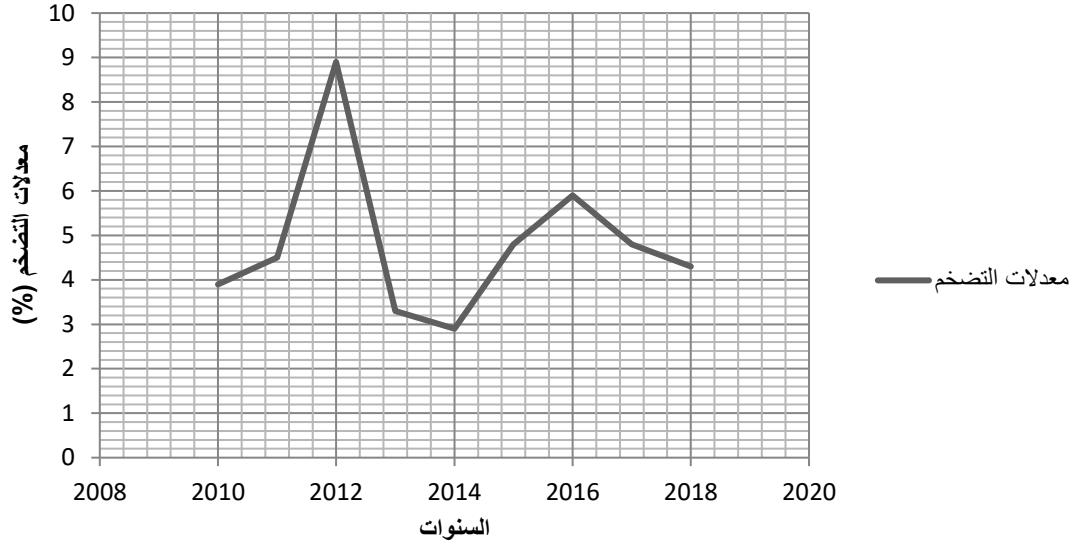

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (04)

الملاحظة من الجدول والمنحنى أعلاه أن تباطؤ المستوى العام للأسعار بلغ سنة 2010 نسبة 3.9% إذ تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر خلال هذه السنة انكماش مستويات الطلب المحلي، وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن.

حسب المتوسط العالمي للتضخم الذي يتراوح بين (4% إلى 5%) فإن نسبة 2011 لم تشهد ضغوط تضخمية فقد عاودت وتيرة التضخم الارتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4.5 % والسبب هنا النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام 2011، إضافة إلى المستوى العام لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة.

ارتفع معدل التضخم سنة 2012 إلى 8.9% بشكل كبير ثم انخفض سنة 2013 و2014 وهذا راجع مباشرة إلى عدم استقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل خلال سنة 2012.

أما فيما يخص السنوات من 2015 إلى 2018 كان الاتجاه نحو التباطؤ بعد تسارع الملحوظ من سنة 2014 إلى 2015 إلى غاية مارس 2017 بلغ معدل التضخم 7.07% شهد متوسط الوتيرة السنوية للتضخم تباطؤ منذ ذلك الوقت ليبلغ 5.59% في ديسمبر 2017 و 4.33% في أفريل 2018 ليعرف التضخم بعد ذلك ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 4.82% في أوت 2018 ثم تراجعا عند 4.53% في أكتوبر 2018، ويعود تراجع وتيرة التضخم أساسا إلى تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المحلية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي.

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة زمنية معينة، ومن خلال دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي يمكن تصور القوة الاقتصادية للدولة، و الجدول الموالي يستعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

معدلات الناتج الداخلي الإجمالي من الفترة 2010-2017.

ويتضح هذا التطور من خلال الإحصائيات التالية:

الجدول رقم (05): تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010- 2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الناتج المحلي الإجمالي	3.4	2.4	3.4	2.8	3.8	3.9	3.6	2.9	2.6
الفرق		-1	1	-0.6	1	0.1	-0.3	-0.7	-0.3

مصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- Pubdocs.worldbank.org /13.04.2019/18:19
- تقرير بنك الجزائر2010-2011 www.bank-of-algeria.dz /18.04.2019/11:56

الشكل رقم 02:منحنى تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي

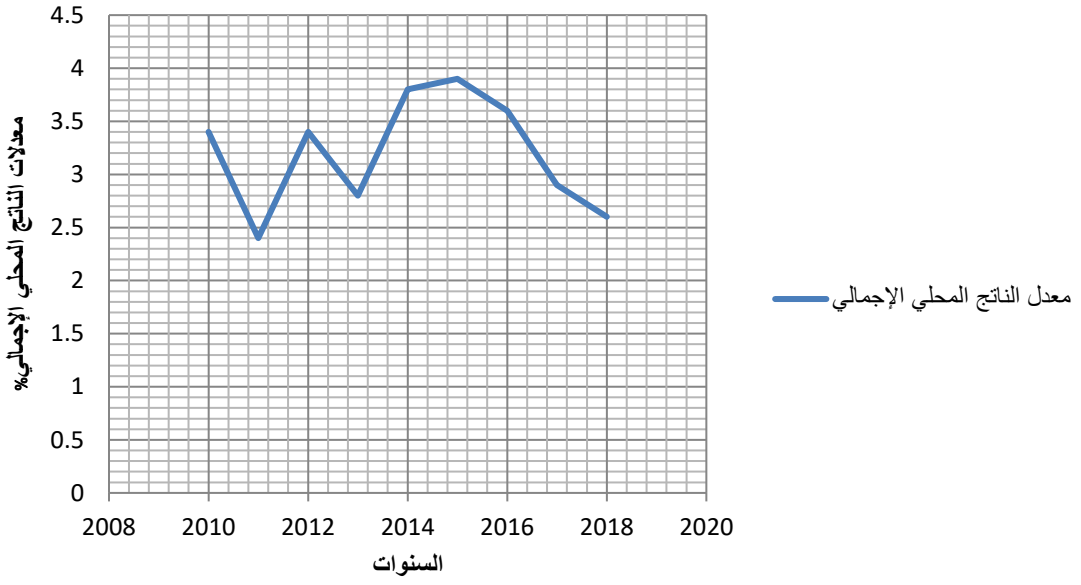

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (05)

يبين الشكل أعلاه أن الجزائر عرفت في السنوات (2010-2018) نمطا متذبذب في قيم الناتج المحلي الإجمالي بفرق يتراوح بين (1-0.7-) حيث بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010، 2011 حوالي 3.4% و 2.4% وسنتي 2012 و 2013 بلغ 3.4% و 2.8% على الترتيب ومن جهة أخرى فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأعلى كانت خلال السنتين 2014 و 2015 فبلغت 3.8% و 3.9% على التوالي ويفسر الارتفاع الملحوظ لمعدل الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالي 3.9%، أما السنوات الأخيرة فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي نمطا تنازليا فبلغ سنة 2015، 3.6% وسنة 2017 بلغ 2.9% أما سنة 2018 حقق نسبة قدرها 2.6%.

المطلب الثالث: تحليل اداء النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي و إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وعليه فإن النمو الاقتصادي لابد أن يكون ناجم عن نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مع تحري استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الاقتصادي، إن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو حفز النمو من خلال رفع الإنفاق العمومي ولتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يجب مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الاقتصادي الجزائري لفترة 2010-2018.

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2010- 2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدلات النمو الاقتصادية	3.3	2.5	2.7	3.6	3.9	3.8	3.5	1.6	2.5
فرق التغيير		-0.8	0.2	0.9	0.3	-0.1	-0.3	-1.9	0.9

مصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- حيدوش عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد05، جوان 2017، جامعة أكلي محمد أولجاج، البويرة، ص328.
- www.uneca.ong/pnblicntion/18/04/2019/11:35

الشكل رقم 03: منحنى تطورمعدلات النمو الاقتصادية

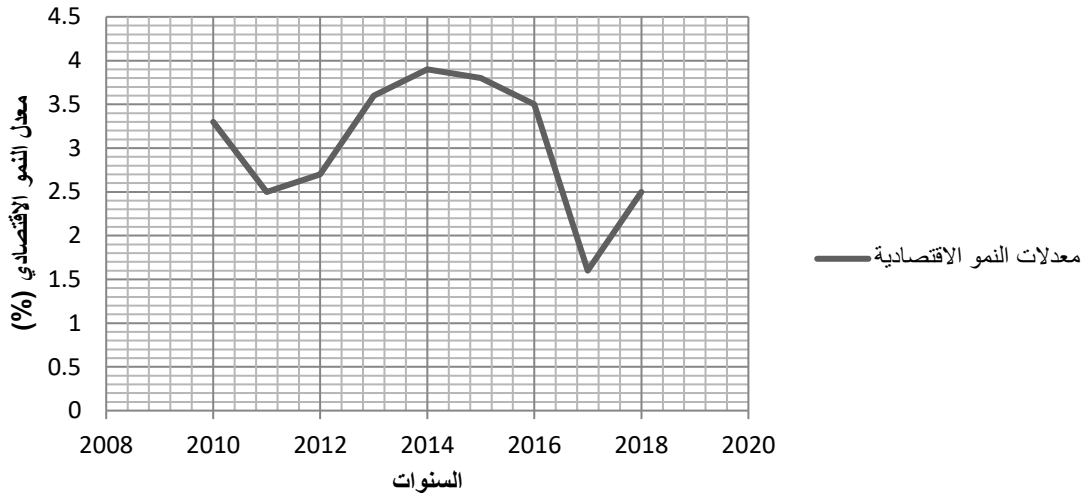

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (06)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي كانت في حالة تذبذب من سنة إلى أخرى، فكانت في سنة 2010 تقدر ب3.3% وسنة 2011 بـ 2.5 وسنة 2012 بـ 2.7% وسنة 2013 بـ 3.6% أما فيما يخص 2014 نجد أن المعدل ارتفع بنسبة 3.9% ثم انخفض سنة 2015 بنسبة قدرها 3.8% وبعدما بنسبة 3.5% سنة 2016 ثم إلى 1.6% سنة 2017 و 2.5% سنة 2018، من خلال هذه المعدلات نلاحظ الانخفاض المستمر في النمو الاقتصادي منذ 2014 إلى 2017 وهذا التراجع من تداعيات انخفاض أسعار النفط العالمية منذ منتصف 2014.

المطلب الرابع: تحليل تطور معدلات البطالة.

يكمن التحدي التنموي الأبرز الذي عمدت إليه البرامج الاقتصادية كبرنامج المخطط الخماسي والإنعاش الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو إلى خلق مناصب شغل دائمة وتخفيض مستويات البطالة، أين شهدت هذه الأخيرة تذبذبا مستمرا ما بين السنتين (2010-2017).

والجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم (07): تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة (2010- 2017).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10	7.3	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7
الفرق	–	-2.7	3.7	-1.2	0.8	0.6	-0.7	1.2

مصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- تقرير السنوي لبنك الجزائر (نشرتي 2017 – 2018)

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 04: منحنى تطور معدلات البطالة في الجزائرخلال الفترة (2010-2017)

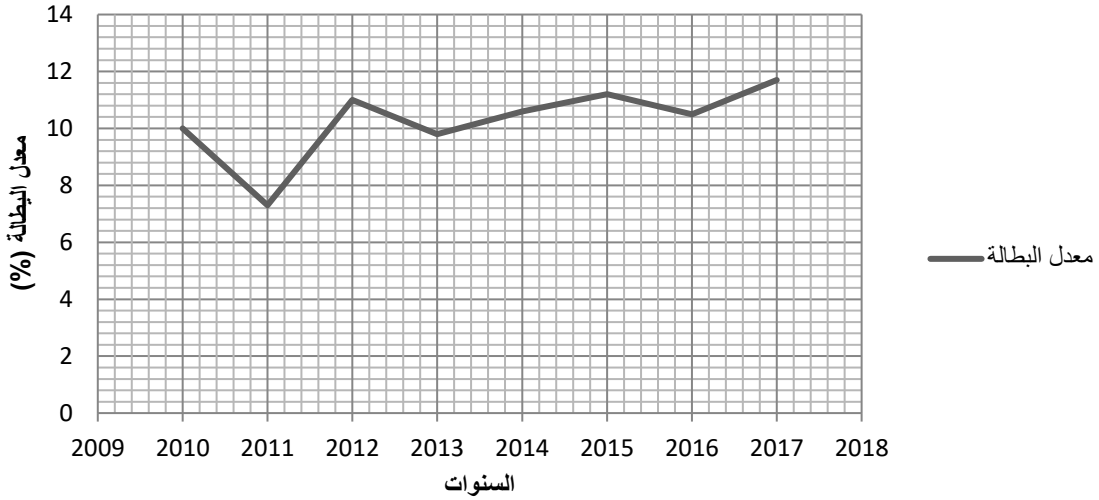

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (07)

من الشكل نلاحظ تذبذب مستمر في معدلات البطالة منذ بداية برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني)، وحسب تقرير بنك الجزائر فإن المعدل العام للبطالة في الجزائر انتقل من 10% سنة 2010 إلى 7.3% سنة 2011، كما عاود الانخفاض إلى 9.8% سنة 2013 بعد ارتفاع محسوس بلغ 11% سنة 2012 وانخفاضه إلى 10.5% سنة 2016 وهو مؤشر إيجابي للجزائر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، كما سمحت برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى استحداث ثلاثة ملايين منصب

شغل جديد بقوام مالي إجمالي قدره 11.534 مليار دينار ما يعادل حوالي 155 مليار دولار وهذا لدعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل.

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية الخارجية لفترة (2010-2018).

من خلال هذا المبحث سيتم عرض إحصائيات حول المؤشرات الاقتصادية الخارجية وتحليلها و التي تتمثل في وضعية الميزان التجاري، وضعية ميزان المدفوعات، احتياط الصرف الأجنبي وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو من بين أهم المؤثرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة و عليه فإن القيام بدراسته يبين لنا الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر ولهذا سنقوم بدراسة أرصدة ميزان المدفوعات خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010- 2017).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان الدفوعات	15.58	20.14	26.44	0.133	- 5.881	- 27.537	- 26.031	- 21.762	10.42
الفرق		4.56	6.3	- 26.307	- 6.014	- 21.656	1.506	4.269	11.342

مصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- أوكيل حميدة ,دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية ,أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ,قسم علوم الاقتصادية ,جامعة محمد بوقرة ,بومرداس, 2015, ص.243.
- الديوان الوطني للإحصائيات نتائج 2016 – 2014نشرة ,2017ص.70.
- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ,نشرة ,2017ص.55.
- بنك الجزائر ,مديرية العامة للجمارك ,ص.153.
- بنك الجزائر ,حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017وتوجهات سنة ,2018نشرة ,2018ص.10.

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مدينة أن تعرف حقوقها والتزاماتها ومن هنا كان عليها أن تعد سجلا وافيا تدون فيه ما لها من حقوق، وما عليها من التزامات، هذا السجل عرف باسم ميزان المدفوعات وهو

ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دول العالم.

الشكل رقم05: منحنى يمثل حالة تطور رصيد ميزان الدفوعات للجزائر خلال الفترة 2010-2017

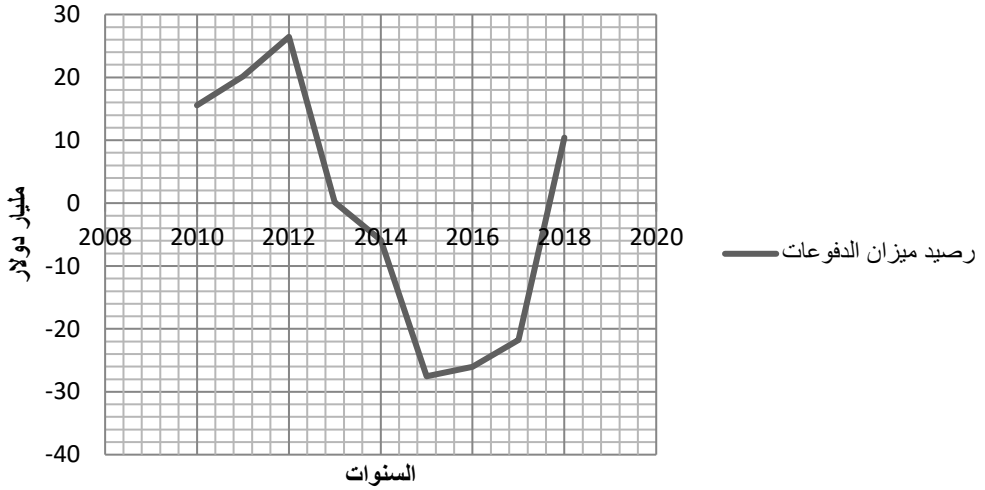

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (08).

يتضح من الشكل أعلاه أن ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب من سنة 2010 إلى سنة 2013 إلا أنه رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب حيث نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة خلال السنوات 2016، 2011، 2012 بمعدلات 15.58% ، 20.14%، 26.44% على التوالي وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وبعدها انخفض هذا الفائض سنة 2013 بنسبة 0.19% أي بمقدار (26.307) وفي سنة 2014 كان ميزان المدفوعات عجز بنسبة 5.88-، ثم دخلت الجزائر في حالة عجز في رصيد ميزانها المدفوعات خلال سنوات 2014، 2015، 2016، 2017 بمعدلات 5.881-، 27.537-، 26.031-، 21.762- على التوالي وظل رصيد الميزان المدفوعات في حالة عجز، حيث سجل الرصيد الإجمالي للميزان المدفوعات خلال سنة 2018 عجزا قدره 10.42 مليار دولار مقابل 11.342 مليار دولار خلال سنة 2017 تفسر هذه الوضعية أساسا بتراجع في عجز الحساب الجاري، بدرجة أقل، وارتفاع في فائض الحساب رأس المال وللعمليات المالية في سنة 2017، حيث بلغ هذا العجز 21.76 مليار دولار.

المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري.

هو عبارة عن معاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي ويعتبر التغير في رصيد ميزان التجاري محصلة التغيرات في كل من الصادرات والواردات والجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة 2010-2018.

الجدول رقم (09): تطور رصيد ميزان التجاري خلال الفترة (2010- 2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الميزان التجاري	12.15	19.7	25.97	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41	-4.98
الفرق		7.55	6.27	-16.09	-9.42	-18.54	-2.04	5.71	9.43

مصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- أوليل حميدة ,دور الموارد المالية ,مرجع سابق ,ص.243.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- تقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ,نشرة ,2017ص.55.
- بنك الجزائر ,المديرية العامة للجمارك ,ص.153.
- بنك الجزائر ,حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017وتوجهات سنة ,2018نشرة ,2018ص10.

الشكل رقم 06: منحنى يمثل حالة تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 2010-2017

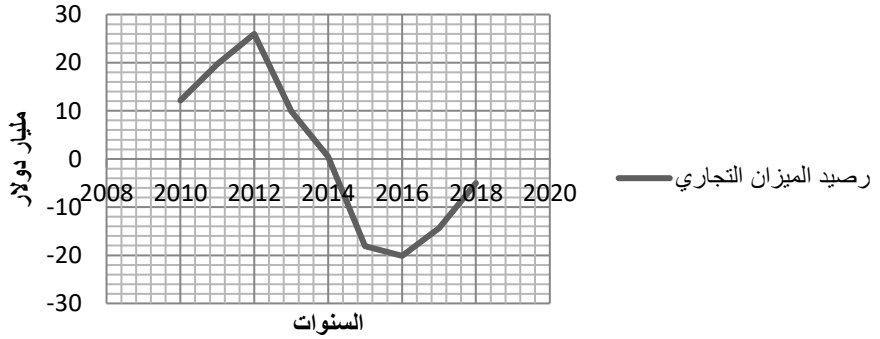

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (09).

كان الميزان التجاري سنة 2010 في حالة فائض يقدر بـ 12.15 مليار دولار أمريكي أما في سنة 2011 تطور الميزان التجاري وحقق فائض بازيد من 19.70 مليار دولار مقابل 12.15 مليار دولار في سنة 2010

أي بارتفاع قدره 7.55% ويرجع ذلك لتحسن التجارة الخارجية في سنة 2011 وذلك بارتفاع صادرات المحروقات حيث انعكس التوجه الإيجابي للصادرات ويحقق كذلك في سنة 2012 فائض تجاريا قدره 25.97 مليار دولار، وهذا الارتفاع في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات أي بزيادة 6.27% وفي سنة 2013 فقد حقق الميزان التجاري انخفاض طفيف بنسبة 9.88 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات أما في سنة 2014 حدث أمر غير متوقع وهو انخفاض أو عجز الميزان التجاري بقيمة 0.45 مليار دولار مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات و انخفاض قيمة الواردات عن ما كانت عليه في السنوات السابقة، ثم دخل الميزان التجاري في حالة عجز في سنة 2015 بقيمة 18.08- وظل الميزان التجاري في حالة عجز خلال سنة 2016 و 2017 بنسبة 20.12- و 14.41- على التوالي.

وأدى الانخفاض في الواردات وخاصة الارتفاع في إيرادات الصادرات إلى انخفاض واضح في عجز رصيد الميزان التجاري الذي بلغ 4.98- مليار دولار سنة 2018 بمقدار 14.41- مليار دولار سنة 2017 والذي انخفض بمقابل 9.43 مليار دولار.

المطلب الثالث: تحليل تطور احتياطات الصرف الأجنبي.

لقد ارتفعت احتياطات الصرف الدولية بشكل كبير خلال المرحلة الممتدة من 2010 إلى 2017 وهو ما يمكن أن يشكل حماية للحساب الخارجي إذا انخفضت أسعار النفط بشكل سريع وغير متوقع ويتبين ذلك من خلال إحصائيات التالية:

الجدول رقم (10): تطور احتياط الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
احتياط الصرف	130	182.2	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.33	82.12
الفرق		52	8.46	3.35	-15.07	-34.8	-29.99	-17.04	15.21

مصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على:

- حوصلة إحصائيات 1962-2011، النقود والقروض، الفصل3، ص221.
- الديوان الوطني للإحصائيات
- التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نشرة 2017، ص55.
- بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، ص153.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، نشرة 2018، ص10-11.

يتحدد المستوى الأمثل من احتياطات الصرف الأجنبية حسب الخصوصيات الاقتصادية لكل بلد بالنظر إلى واقع الاحتياطات ومن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية.

الشكل رقم 07: منحى تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2010-2017

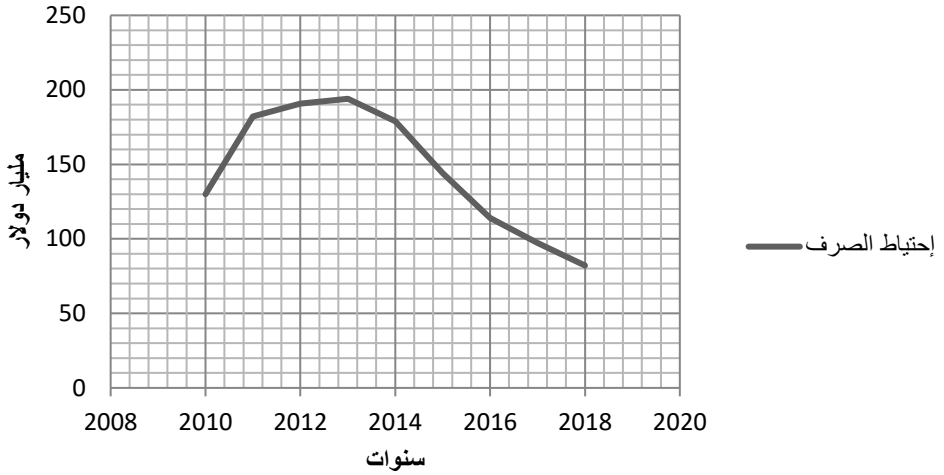

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (10).

نلاحظ من خلال الجدول هناك تزايد مستمر في احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2010-2013 بنسبة 130، 182.2، 190.66، 194.02، على التوالي وهذا راجع إلى تعزيز الملائمة المالية والدعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج أما في سنة 2014 فقد تراجع قليلا بنسبة 178.93 مقابل 194.01 في سنة 2013 أي بانخفاض مقداره 15.07 ذلك متأثرة بانخفاض أسعار النفط من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخرى حيث ساهما بقوة في تآكل العملة الصعبة التي تغذي احتياطيات الصرف وضل احتياط الصرف في الانخفاض سنة 2015 بنسبة 144.13 بمقدار 29.99-، وفي سنة 2016 انخفض أيضا بنسبة 114.13 مليار دولار وترابطا مع تطور ميزان المدفوعات خلال سنة 2018 تقلصت احتياطيات الرسمية للصرف بـ 15.21 مليار دولار، منتقلة من 97.33 مليار دولار في سنة 2017 إلى 82.12 مليار دولار أي بتآكل أكبر من العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بسبب أثر التقييم السلبي، الناجم عن تحسن قيمة الدولار مقابل الأورو خلال هذه الفترة، كان أثر القيم إيجابيا عندما تحسنت قيمة الأورو مقابل الدولار في سنة 2017.

وعلى الرغم من بقاء احتياطات الصرف عند مستوى مرتفع نسبيا خاصة بالنظر إلى القائم المنخفض جدا للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، من المهم التأكد أن يكون مستداما على المدى المتوسط، وأن قابلية استمرار

ميزان المدفوعات تتطلب بذل جهود ملموسة لتوزيع الاقتصاد والرفع من الصادرات خارج المحروقات مع التحكم في الاستيعاب المحلي لاحتواء الواردات عند مستويات مستدامة.

المطلب الرابع: تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواط كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017).

الدولار الأمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور الاستثمار الأجنبي	3.48	2.04	1.54	1.95	1.52	-0.68	1.58	1.2
الفرق		-1.43	-0.5	0.41	-0.42	-2.21	2.27	-0.38

مصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، تقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص55.
- بنك الجزائر، مديرية العامة للجمارك، ص153.
- حوصلة 1962-2014
- الديوان الوطني 2013 – 2015.

ولتسهيل قراءة الجدول قمنا بإنشاء المنحى التالي:

الشكل رقم 08: منحنى يمثل حالة تطور الاستثمار الأجنبية المباشرة للجزائر 2010 - 2017

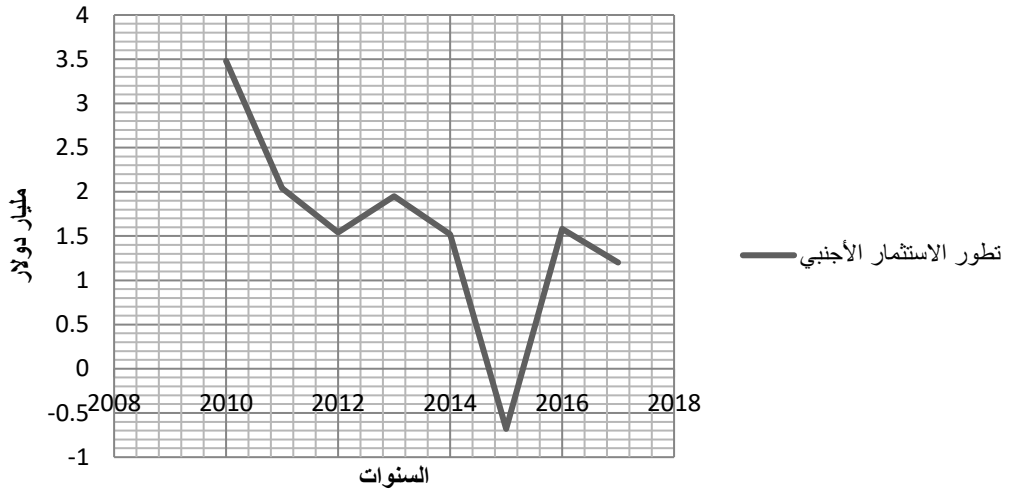

من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (11).

نلاحظ من خلال الشكل أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر ضعيفة وبعيدة عن المستويات المسجلة في سنة 2010 و 2011 حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية 3.48 و 2.04 مليار دولار على التوالي، ثم انخفضت في سنة 2012 بمقدار 0.50 مقابل 1.54 مليار دولار وحققت ارتفاعا وانخفاضا طفيف سنة 2013 و 2014 بمقدار 1.95 و 1.52 على التوالي ثم دخلت الاستثمارات الأجنبية في حالة عجز سنة 2015 بمقدار 0.38- ، ويتضح ذلك أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا عن حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر وجهة ثانوية لنشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار المرهق حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر تقلبات كبيرة، ولكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسع وتظل الجزائر من بين أقل البلدان استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يعكس ذلك انكماش في نشاط الشركات الجزائرية وعلى رأسها سوناطراك تمثل أكبر نشاط للاستثمارات الأجنبية في الخارج.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري عدة مراحل للنهوض وإتباع عدة سياسات منها السياسة المالية التوسعية بدءا بتبني النهج الليبرالي ليعرف تحليل الأداء الاقتصاد الجزائري عدة مراحل منها: مرحلة التخطيط المركزي وتعد الفترة الأضعف للأداء الاقتصادي، أين تميزت بمعدلات نمو ضعيفة وفشل على جميع الأصعدة، ثم المرحلة الانتقالية تميزت بإصلاحات عميقة ضمن إطار الالتزام مع المؤسسات المالية الدولية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي أي إعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي أين عرف تحسن في بعض المؤشرات منها:(انخفاض معدلات التضخم ورصيد ميزان المدفوعات) غير أن النتائج غير المرضية في مجال الاقتصاد الحقيقي من خلال ضعف نمو القطاعات خارج المحروقات أي هشاشة الاقتصاد الوطني نتيجة سيطرة قطاع المحروقات الذي يستحوذ على 95 %من إجمالي الصادرات ويشكل 60 %من موارد الموازنة. كما عرفت معدلات البطالة ارتفاعا نتيجة الإصلاحات وتبعياتها، ثم مرحلة التوسع المالي للفترة 2001 -2014 إذ تعد الفترة المثلى للأداء الاقتصادي مقارنة بالفترات الأخرى ويرجع السبب إلى ارتفاع أسعار النفط وما حققته من فوائض مالية ضخمة وزيادة الإنفاق الحكومي إلى 8.9 %كما عرفت معدلات التضخم ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة نتيجة زيادة الأرصدة النقدية، مع تحسن ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة المديونية الخارجية وارتفاع في احتياطات العملات الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار النفط أما مؤشر النمو الاقتصادي عرف تذبذب وضعف ونتيجة ارتباطه بقطاع المحروقات إذ لم يتعدى 3% ونتيجة ضعف معدل النمو الاقتصادي خاصة خارج المحروقات وهيمنة هذا القطاع إذ تمثل الجباية البترولية أكثر من 60 % من موارد الدولة دون نمو للاقتصاد الحقيقي فيعد تأثيره ضرفي على معظم المؤشرات وبروز أداء اقتصادي رهين قطاع يبرز أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري كحتمية التنويع بالتركيز على القطاعات المحركة والمولدة للثروة من خلال تفعيل ميكانيزماتها بتفعيل القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي والعمل على إرساء مبادئ الحكومة وترشيد الإنفاق العام لضمان كفاءة استخدام الإيرادات وتنميتها.

الخاتمة

خاتمة:

حين تنظر إلى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الاخيرة نجد أن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل الدولي، خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية، إن تنويع بنية الاقتصاد لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافزا للنمو الاقتصادي الذي يستند على التصدير، إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة وإقامة قاعدة صناعية وزراعية.
إن الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث فمن أجل الاندماج في الاقتصاد العالي تسعى إلى تقوية موقها في التجارة الخارجية في ضل نضام تجاري دولي يدعو لتحرير التجارة، لذا عملت الجزائر جاهدة إلى ترقية و تأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة وانطلاقا من الفرضيات تم الوقوف على أهم جوانب الموضوع لهذا أردنا اختبار صحة الفرضيات من عدمها:

- الفرضية الأولى: التجارة الدولية هي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، وأسباب قيامها وجود فائض في الإنتاج واختلاف الميول والأذواق، الحصول على الأرباح، رفع مستوى المعيشة، تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج واختلاف مستوى التكنولوجي، اختلاف ظروف الإنتاج وهذا يدل على أن الفرضية صحيحة ولكنها غير كاملة.
- الفرضية الثانية: سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة القوانين والإجرائيات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة لتعظيم عائداتها وهي نوعان، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة وتهدف لحماية المنتوج المحلي، وهذا يدل على أن الفرضية صحيحة.
- الفرضية الثالثة: التنمية الاقتصادية تمثل ذلك التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع وهذا يدل علة أن الفرضية الثالثة صحيحة.
- الفرضية الرابعة: المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في التجارة الخارجية هي: معدلات التضخم، نسب البطالة، تطور ميزان المدفوعات، تطور الميزان التجاري، احتياط الصرف، نسبة النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الإجمالي، أسعار الصرف ومنه فإن الفرضية صحيحة ولكنها غير كاملة.

- **نتائج الدراسة:**

- إن السياسة الاقتصادية تهدف على أجل طويل للوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الاقتصادية مثل العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.
- إن مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ترتب عنها تسهيل ممارسة التجارة الخارجية في ضل انعدام المهنية وعدم وضع ضوابط لممارستها مما أدى إلى حدوث فوضى عارمة من خلال المنافسة الغير شرعية بين المتعاملين، كذلك تغذية السوق الموازية وتوسيعها لزيادة أرباح المستوردين من خلال زيادة تسريع دورة مبيعاتهم من السلع المستوردة.
- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال نفقاتها العامة بجميع بنودها وإيراداتها العامة بمختلف أنواعها، إذ تختلف أهدافها من الدول النامية إلى الدول المتقدمة كونها تسعى إلى إحداث استقرار اقتصادي أو سد فجوة تضخمية كانت أو انكماشية.
- إن دراسة وتحليل الأداء الاقتصادي لفترة 2010-2018 أوضحت التباين والتدني لأغلب المؤشرات الاقتصادية فمعدل الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة بعدما بلغ 3.6% سنة 2016، وذلك في أغلب المؤشرات الاقتصادية.

- **التوصيات:**

- إتباع سياسة جزائرية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد.
- ضرورة إسترصاد بطرق إحصائية ونماذج اقتصادية في بيناء سياسة اقتصادية وتجارية.
- تدعيم وتطوير البحث العلمي في المجالات الاقتصادية لقدرته على اقتراح حلول بناءا على معطيات إحصائية محللة ومدروسة.
- على الجزائر أن تسعى للانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية للاستفادة من عملية الاندماج، وتنشيط منطقة التجارة الحرة العربية لزيادة المكاسب من التبادل التجاري وتنشيط العملية التصديرية.

- **آفاق البحث:**

يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع نذكر منها:

- ما هو مستقبل التجارة الخارجية وسياستها في الجزائر في ضل السعي للانضمام للمنضمة العالمية للتجارة؟.
- هل تستقر المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة المقبلة؟.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دون دار نشر، الجيزة، مصر، 2014.

2- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم النظم الاقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

3- أكرم حداد، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

4- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

5- خبابة عبد الله، تطوير نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2014.

6- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

7- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

8- شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2011.

9- شوقي أحمد دنيا، التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2002.

10- عبد الحميد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

11- عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

12- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية للنشر، بيروت، لبنان، 2014.

13- علي جدوع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، ط1، 2010.

14- علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات النجف الاشرف، ط1، بغداد، العراق، 2017.

15- فرهاد محمد، علي الأهدان، التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، دار التعاون للطبع والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1994.

16- فيصل بوطبية، مدخل لعلم الاقتصاد، صبور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017.

17- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، مطبعة العشرى، بدون تاريخ نشر.
18- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
19- محمود الوادي وآخرون، الأسس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
20- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
21- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
22- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
23- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات الجرائد، الجزائر،1996.
24- يسرى السامراني، البنوك المركزية والسياسيات النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006.
25- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الخارجية، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

المجلات العلمية والملتقيات:

1- أنيسة عثماني، بوحصان لامية، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11 -12، 2013/03.
2- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، قاصدي مرباح، الجزائر، العدد4، 2006.
3- كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل تحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد45، 2010، كلية العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر.
4- محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، العدد2، جوان 2012، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.
5- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد9، 9 ديسمبر2015، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

6- يرقي حسين وآخرون، فعاليات السياسة النقدية المالية في أداء الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الثالث، جانفي 2015، مخبر التنمية المحلية المستدامة، المدية، الجزائر.

المذكرات والأطروحات:

1- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر. 2016.

2- بوشايب حسينة، واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

3- بوكونه نورة، تمويل التجارة الخارجية الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.

4- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013.

5- خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015.

6- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة النتائج المحلي الفلاحي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

7- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011.

8- سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

9- شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يونس بن خدة، الجزائر، 2006.

10- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

11- عابد عبد الكريم عريسي، دور الدولة في الاقتصاد(نظرة تحليلية تاريخية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

12- عاشور سميرة، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر لفترة (2005-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

13- عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003.

14- محمد الامين زاهي، أثر الاصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

15- مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

16- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

17- مسعود قريز، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001.

18- مليك محمودي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

19- ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

الملخص:

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز سياسة التجارة الخارجية وانعكاسها على الاداء الاقتصادي وذلك بمعرفة الإطار النظري لهذه السياسة كذاك المؤشرات الاقتصادية وتطور كل مؤشر خلال الفترة 2010-2018 بالإضافة إلى تحليل كل مؤشر على حدى، لهذا اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي ليسهل عملية تحليل هذه المؤشرات، كما اعتمدنا في تحليل هذه الإحصائيات أيضا بعض الدراسات السابقة وكذلك مجموعة من المجلات بالإضافة إلى بنك الجزائر ومواقع إلكترونية مختلفة كموقع الديوان الوطني للإحصائيات و تم تقسيم هذه المؤشرات إلى داخلية وخارجية، في الأخير توصلنا للنتائج التالية:

- إن السياسة الاقتصادية تهدف على أجل طويل للوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الاقتصادية مثل العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.
- إن مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ترتب عنها تسهيل ممارسة التجارة الخارجية في ضل انعدام المهنية وعدم وضع ضوابط لممارستها.
- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال نفقاتها العامة بجميع بنودها وإيراداتها العامة بمختلف أنواعها.
- إن دراسة وتحليل الأداء الاقتصادي لفترة 2010-2018 أوضحت التباين والتدني لأغلب المؤشرات الاقتصادية فمعدل الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة بعدما بلغ 3.6% سنة 2016، وذلك في أغلب المؤشرات الاقتصادية.

Résumé:

A travers cette étude, nous avons essayé de mettre en évidence la politique du commerce extérieur et sa réflexion sur les performances économiques en connaissant le cadre théorique de cette politique, tels que les indicateurs économiques et l'évolution de chaque indicateur au cours de la période 2010-2018, en plus de l'analyse de chaque indice séparément. Nous avons donc adopté la méthode analytique descriptive pour faciliter le processus d'analyse de ces indicateurs, Dans cette analyse, nous avons utilisé certaines études antérieures ainsi qu'une série de magazines en plus de la Banque d'Algérie et de plusieurs sites Web tels que le Bureau national de la statistique, qui comprenaient des indicateurs internes et externes.

- La politique économique vise depuis longtemps à atteindre un certain nombre d'objectifs impliquant toutes les politiques économiques telles que la justice sociale et l'amélioration du niveau de vie.
- La transition vers une libéralisation totale du commerce extérieur a facilité l'exercice du commerce extérieur en l'absence de professionnalisme et de contrôles insuffisants.
- La politique financière est l'une des politiques économiques les plus importantes pour l'activité économique, en particulier dans les pays en développement, grâce à ses dépenses publiques pour tous ses articles et à ses recettes publiques.
- L'étude et l'analyse des performances économiques pour la période 2010-2018 - La disparité et le déclin de la plupart des indicateurs économiques ont montré que le taux de PIB avait fortement diminué ces dernières années après avoir atteint 3,6% en 2016, dans la plupart des indicateurs économiques.